دار الاسلام بغير ملك يمين لا يخلو عن عقد او عقر او شبهته اي الواطئ كما يستفاد من ضبط المصنف بالقلم في النسخة التي بخطه والاحرام مطلقا يعني سواء
امن اولا فالقول لها قال في القنية لانها تنكر سقوط المهر لوجوب العدة اقول للقول
في وجوب العدة كما يدل عليه قوله وله في المهر عدنا الى تصديقه يعني فيكون القول
قوله في انه طلقها قبل الدخول فالقول لها لعلها الى اقول حق العبارة ان يقول في
حلها لا في كمال المهر لو علقه بعدم وطيها اقول يزاد مسئلة اخرى مذكورة في الحافظية
وهي لو ادعى بعد الخلوة بها وطيها فالقول له حتى كان له مراجعتها ونص عبارتها قال بعد
الخلوة بها وطلقتك وانكرت فله الرجعة اه وهو صريح فيما قلناه اذ لولا ان القول قوله لما
ثبت له الرجعة والتشريد قيل المراد منه ما اذا اشترى
شيا مثلا وقال للخراز شركتك فيه فانه جايز او قال ما اشتريت اليوم فهو بيني وبينك
وهذا بخلاف الشركة في عقد التجارة ووجود مانع اي وبعد وجود مانع والنكاح الحال
عن الخيارين فان قيل النكاح ليس لازما من جهة الزوج لقدرته على الطلاق قلت هو لازم
في البيع وقدرته على الطلاق لا توجب كونه جايزا انما هو تصرف في المعقود عليه ولا يلزم منه
الجواز كما ان المشتري يملك التصرف في المبيع وهو واضح الوجه عند الشافعية وقيل جايز
غير لازم من جهة الزوج والصداق اقول فيه انه ليس من المعقود بل من احكام عقد
النكاح وجايز من الجانبين اقول الجواز يطلق في السنة جملة الشريعة على امور احدها رفع الحرج
اعم من ان يكون واجبا او مندوبا او مكروها الثاني على مستوى الطرفين وهو التخيير بين
الفعل والترك الثالث على ما ليس بلازم وهو اصطلاح الفقها في العقود يقولون الوكالة
والشركة عقدان جايزان ويعنون به ما للعاقد فسخه فلا يملك عزل نفسه على ما صححه
بعضهم كما في فتاوى الشمس الحلواني وله عزل نفسه اقول ينبغي ان يقيد بعلم من قلد به
او بحضرة من قلده كما قالوا او وصي القاضي لم عزل نفسه بحضرته وكما قالوا في عزل الوكيل
نفسه ينعزل اذا علم الموكل هكذا قلته ثم رايت في جامع الفصولين من الاول القاضي
قال عزلت نفسي او اخرجت نفسي عن القضا وكتب به الى السلطان ينعزل اذا علم الا قبله
كوكيل وقيل لا ينعزل القاضي بعزل نفسه لانه نايب عن العامة وحق العامة متعلق
بقضايه فلا يملك عزل نفسه وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كما في

القنية

القنية ونص عبارتها نصب القاضي وصيا امينا له فيما لم عزله لا ينعزل لانه استغال عالا يفيد
وفي الفتاوى الصغرى الوصي الامين يكون عدلا لا يعزله القاضي وينصب غيره وان كان غير عدل
ضم اليه كما فيما لم عزله لا ينعزل لانه استغال بما لا يفيد وفي الفتاوى الصغرى وكذا الوكيل
العدل الكافي ينعزل واستجوه ظهير الدين المرغيناني وقال انه مقدم على القاضي لانه مختار الميت
قال الاستاذ ان كان لا ينعزل وصي الميت وان كان عدلا فكيف وصي القاضي اه وفي جامع الفصولين
وصي القاضي لو عزل نفسه ينبغي ان لا يعزل الا بعلم القاضي كوكيل وقاض ولو اراد وصي ان يخرج
نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي لا يملكه وبحضرة القاضي لو له فيما لا ينبغي ان يخرجه
فلو عزله اختلف فيه اه وقد ذكرنا التعليلة عن الاوقاف اقول بقي تولية الحكم ذكرها الزيلعي
في التحكيم وعبارته التحكيم من الامور الجايزة من غير لزوم فيستبد احدهما بنقضه كما في القضا
والرسالة والوكالات البيع نافذ وموقوف الخ اقول في العبارة قصور وحقها ان يقال
البيع اقسام صحيح وفاسد وباطل ومكروه والصحيح نافذ وموقوف ولازم وغير لازم
الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان اقول في شرح النقاية للعلامة القهستاني ان الباطل
ما انتفى ركنه او شرطه سواء كان من قبيل العبادات او المعاملات كصلاة بلا وضوء ونكاح بلا شهود
وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس والفاسد لغة الذاهب الرونق وشرعا ما وجد اركانه
وشروطه دون اوصافه الخارجة المعتبرة شرعا كبيع بخيار وصلاة بلا فاتحة اه وقد علم منه ان
الباطل والفاسد في الصلاة غير مترادفين وهو غريب وفي النكاح كذلك يعني ان
الباطل والفاسد في باب النكاح مترادفان لان بقوة الملك في باب النكاح مع المنافي وانما يثبت
ضرورة تحقق المقاصد من حل الاستمتاع للتوالد والتناسل فلا حاجة الى عقد لا يتضمن
المقاصد فلم تثبت الملك فان قلت فاذا كان باطلا كيف يترتب عليه الاحكام كثبوت النسب
ووجوب العدة وسقوط الحد وغيرها قلت لتحقق شبهة العقد فان هذه الاحكام مما تثبت بالشبهات
كذا في حواشي فصول البدايع فاسد يتعلق به الضمان في شرح الهداية للتاج السروجية عند قوله
ولا يجوز رهن المشاع واختلف اصحابنا في ذلك قال بعضهم انه باطل وهو اختيار الكرخي
حتى لو قبض كذلك لا يدخل في ضمانه ولو قبض بعض بدلا يكون رضا الا بتجديد العقد
وقال بعضهم انه فاسد حتى لو قبض شاعا يكون مضمونا ولو قبض مفرزا يعود الى الجواز اه
وصله في النهاية فقال الامر الفاسد الصلح على الى اقول ما ذكره المصنف ضعيف

Copyright © Marmara University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)